The Syria Report

نهاية منطقة القابون الصناعية

15-07-2020

منطقة القابون الصناعية، هي من المناطق الصناعية القليلة المتبقية ضمن الحدود الادارية للعاصمة دمشق. ومع ذلك، سيتم هدمها وتطويرها لتصبح منطقة سكنية وتجارية بالاستناد للقانون 10 لعام 2018.

وتنقسم منطقة القابون الواقعة على مدخل دمشق الشمالي، الى جزء سكني واخر صناعي. وقد تعرضت المنطقة بمجملها، خلال سنوات الحرب الماضية الى تدمير شديد، بسبب وقوعها على خط اشتباكات بين قوات النظام والمعارضة. وقد تعرضت المدينة اثناء فترة سيطرة المعارضة عليها، لتدمير واسع النطاق بالقصف الجوي والمدفعي، وبحصار خانق، قبل استعادة قوات النظام السيطرة عليها في ايار 2017. وتعرضت المنطقة الصناعية لتهجير كامل قاطنيها بموجب اتفاقية مصالحة مع النظام.

المخطط التنظيمي رقم 105، كان قد صدر الشهر الماضي لاعادة بناء المنطقة السكنية، بينما المخطط التنظيمي رقم 104 لمنطقة القابون الصناعية، كان قد صدر في حزيران 2019، بموجب احكام القانون 10 لعام 2018، القاضي بجواز احداث منطقة تنظيمية او اكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الادارية

ويمتد مخطط القابون الصناعية على مساحة 215 هكتاراً، تنقسم وفق نسب الاضرار التي لحقت بالابنية بحسب تقديرات لجان مختصة تابعة لمحافظة دمشق، بين ثلاثة اقسام؛ الاول ومساحته 23.7 هكتاراً ونسبة الاضرار فيه تقارب 70%، والثاني مساحته 116.1 هكتاراً ونسبة الاضرار فيه بحدود 30%، والثالث وهو المضاف من اراضي مدينة حرستا بمساحة 75 هكتاراً ولم تحدد المحافظة نسبة الضرر فيها

مخطط القابون رقم 104، عدّل الصفة التنظيمية العمرانية لمنطقة القابون الصناعية، المنظمة سابقاً كمنطقة صناعية وزراعية، لتصبح سكنية وتجارية، على ان تضم وفق المخطط الجديد 72 مقسماً استثمارياً، و102 مقسماً سكنياً

ومنذ اعلانه في العام الماضي، لاقى المخطط التنظيمي رقم 104 اكثر من 750 اعتراضاً مسجلاً لدى محافظة دمشق، من الصناعيين اصحاب المنشآت الصناعية والمهن والحرف في منطقة القابون الصناعية.

وتركزت الاعتراضات على المخالفات القانونية التي اقيم على اساسها المخطط التنظيمي الجديد. ايضاً، قاد الصناعيون المتضررون حملة اعتراض تحت شعار "بدنا القابون بالقانون"، في وسائل الاعلام الرسمية والمحلية، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، حتى اضطرت الحكومة للتفاوض معهم اكثر من مرة، عبر وسطاء ورجال الاعمال، من دون نتيجة واضحة

ومن اهم المخالفات القانونية، بحسب الاعتراضات، ان محافظة دمشق باشرت في العام 2018 بوضع المخطط التنظيمي الجديد لمنطقة القابون الصناعية ضمن رويتها لتنظيم مناطق السكن العشوائي حول العاصمة. ولا ينطبق ذلك، بحسب المعترضين، على منطقة القابون الصناعية الخاضعة اصلاً للتنظيم.

الصناعيون اعترضوا ايضاً على تقديرات لجان محافظة دمشق لنسبة الضرر في المنطقة الصناعية، وما سيستجره ذلك من عمليات هدم واسعة للمباني المتضررة. وتتعارض هذه النسب مع تقديرات لجنة نقابة المهندسين، التي قالت بان اكثر من 95% من المنشآت سليمة الى حد بعيد.

وتصر محافظة دمشق على نقل الصناعيين منشآتهم الى منطقة عدرا الصناعية خارج العاصمة على طريق دمشق-بغداد. وكان رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس، قد اشار في كانون ثاني 2020، الى تعويض صناعيي القابون باعطائهم اراضي في منطقة عدرا الصناعية، مع "تسهيلات لمدة عشر سنوات لاقامة منشآتهم مجدداً". ويعني ذلك ان الارضي التي ستعطى لهم في عدرا ستكون اكبر بـ20% من مساحات عقاراتهم الاصلية في القابون، في حين يتوجب على الصناعيين انشاء معاملهم في عدرا من الصفر

اذ انشات منطقة القابون الصناعية بموجب مرسوم جمهوري عام 1948، واعيد تنظيمها مرتين؛ الاولى عام 1972، والثانية في العام 1984. ورافق كل عملية تنظيم اقتطاعات واستملاكات من المساحة الكلية لصالح محافظة دمشق، بغرض اقامة مرافق وخدمات عامة من شبكات طرقية، وتمديدات الكهرباء والماء.

المخطط التنظيمي رقم 104 اعطى لشركة دمشق الشام القابضة المساهمة المغفلة التابعة لمحافظة دمشق والمفوضة بادارة املاكها، الحق بتكليف احدى شركات الادارة التابعة لها، بمهام ادارة المنطقة التنظيمية في القابون الصناعية، وتنفيذها والاشراف عليها وابرام كافة العقود اللازمة. ويعني ذلك عملياً، استملاك محافظة دمشق، عبر الشام القابضة، لـ20% من مساحة منطقة القابون الصناعية، بحسب المخطط التنظيمي الجديد.

وكان الصناعيون قد دخلوا المنطقة الصناعية في حزيران 2018، وتلقوا وعوداً من رئاسة مجلس الوزراء بتاهيل البنية التحتية، وتزويدهم بالماء والكهرباء. وسمح ذلك لهم بالعمل على ترميم منشآتهم واعادة تاهيلها، بغرض اعادة افتتاح المنطقة الصناعية.

الا انه بعد 36 يوماً، صدر توجيه من المحافظة باخلاء المنطقة بالكامل، ما منع الصناعيين من زيارة منشآتهم، وسُحِبَت المحولات الكهربائية المتواجدة فيها. وترافق ذلك مع تاكيد احد اعضاء المجلس التنفيذي في محافظة دمشق، في حزيران 2018، ان "دمشق ليست مدينة صناعية او زراعية" والذي سرعان ما تحوّل الى ما يشبه شعاراً يردده مسوولو المحافظة

من جهتها، وقبل اصدار المخطط التنظيمي 104، كانت محافظة دمشق قد هدمت منشآت تابعة للقطاع العام في المنطقة الصناعية، واتضح لاحقاً ان المخطط التنظيمي اعطى المحافظة حق استملاك تلك المنشآت اذا ما كانت مدمرة. وعلى عكس عقارات ومنشآت الصناعيين الخاصة، لا يبدو ان احداً معني بالدفاع عن منشآت القطاع العام التي هدمتها محافظة دمشق في منطقة القابون الصناعية، رغم انها تضم مجموعة مهمة من المنشآت التي تمتد على مساحات كبيرة وتوظف اعداداً كبيرة من العمال، مثل الشركة الخماسية للنسيج، وشركة المغازل والمناسج، والشركة الحديثة للكونسروة والصناعات الزراعية، وشركة الانشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية، والشركة الاهلية للمنتجات المطاطية، والمعهد التقاني للصناعات الكيماوية

Copyright ©2001-2021 The Syria Report - all rights reserved. Your use of this Web site is subject to our legal terms & conditions